مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٦) العدد (٢) ٢٠٢٢
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٦) No. (٢) 2022

أقسام العِلَّة النحوية بين القدماء والمُحدَثين

د. إبراهيم البب [*]
د. عبد الحميد وقّاف [**]
مهران سمعول [***]

(تاريخ الإيداع ٢/٦ /٢٠٢١. قُبِل للنشر في ٢/٢٠ /٢٠٢٢)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث أقسام العِلَّة النحوية بين القدماء والمحدثين ؛ فالمعلوم أنَّ النحاة قد قسّموا العلل إلى ثلاثة أقسام: العلل الأُوَل والعلل الثواني والعلل الثوالث ، وكان لكلّ قسم من هذه الأقسام أساسٌ يقوم عليه ، وكان التعليل حتى أواخر القرن الثاني يقوم على المقايسة على كلام العرب والمشابهة والابتعاد عن كل ما هو ثقيل وكثرة الاستعمال إلى أن أصبح البحث في العِلَّة في أوجه بدءاً من القرن الثالث والرابع ، الأمر الذي جعل بعض النحاة يقف منها موقفاً سلبياً ، فأدّت بنظرهم إلى تعقيد النحو ؛ لأنّها أصبحت ممزوجة بالطابع الفلسفي، وتابعهم في ذلك الموقف بعض المحدثين .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة مشتملةً على قسمين: الأول: عند القدماء ، والثاني عند المحدثين ، ووقفتُ فيها على المراحل الأولى للبحث في أصناف العلل والمراحل التي أصبحت فيها دراسة العِلَّة في أوجها ، وأقسام العلل كما جاءت عند كل عالم .

الكلمات المفتاحية : العِلَّة ، التعليل ، الاطراد ، القياس ، السماع ، المشابهة.

[*] أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية .
[**] مدرّس – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
[***] طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٦) العدد (٢) ٢٠٢٢
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٦) No. (٢) 2022

Sections of the grammatical bug between the ancients and the moderns

*Dr. Ibrahim Al-Bab
**Dr. Abdul Hamid Waqf
***Mahran Samoul

(Received 6/2 /2021. Accepted 20/2/2022)

□ **ABSTRACT**□

This research deals with the sections of the syntactic defect between the ancients and the moderns. It is known that grammarians have divided the causes into three categories: the first, the second, and the third, and each of these sections had a basis on which, and until the end of the second century the reasoning was based on analogy with the words of the Arabs and the similarity and moving away from everything that is heavy and frequent use until The study of the cause became in aspects beginning in the third and fourth centuries, which made some grammarians stand from it in a negative position, and led their view to the complexity of grammar. Because it became mixed with a philosophical character, and some modern scholars followed them in that positio.

Hence, this study came consisting of two parts: the first: among the ancients, and the second among the hadith scholars, in which I examined the first stages of research into the types of ills and the stages in which the study of the cause became at its height, and the sections of the ills as it came to every scientist.

Key words: cause, reasoning, regularity, analogy, hearing, similarit.

*Professor - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia– Syria

**Teacher - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia– Syria.

***Postgraduate student (PhD) - Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia– Syria.

مُقدِّمة :

لم يكن البحث في العِلَّة النحوية قبل القرن الرابع الهجري بالصورة التي أصبح عليها بعد هذا القرن فعندما بدأت الدراسات النحوية منذ عهد الخليل وسيبويه كانت معتمدةً على أساس السليقة والاطراد في كلام العرب ، فجاءت الأحكام النحوية معلّلةً بناءً على هذين الأساسين ومعتمدةً على الشواهد المسموعة عند العرب ، فالدارس لكتاب سيبويه مثلاً يجد أنّه لا تكاد صفحة من صفحات كتابه تخلو من عبارة : (سُمِعَ عن العرب أو هكذا سُمِعَ عن العرب أو العرب يقولون) أو ما شابه هذه العبارات ، وعندما جاء القرن الرابع أصبحت الأبحاث في العِلَّة تشهد ازدهاراً ونضجاً ، فتناولت البحث في أقسامها وأصولها ، وأصبح هناك العلل الأُوَل والعلل الثواني والعلل الثوالث ، فلم تعُد عبارة (هكذا سُمِعَ عن العرب) كافيةً لتثبيت الحكم النحوي ، فأصبح الحكم النحوي معلّلًا بالتعليلات القياسية والعقلية والجدلية التي لا نهاية لها ، الأمر الذي جعل بعض النحاة القدماء كابن مضاء القرطبي يصفون تلك التعليلات بأنّها أدّت إلى تعقيد النحو ولا فائدة من الدخول في تلك التفصيلات الدقيقة التي تؤديها العلل الثواني والثوالث، وتابعهم في ذلك فريقٌ من المحدثين.

أهمية البحث وأهدافه :

تبيّن هذه الدراسة الأساس الذي قامت عليه العلل النحوية قبل القرن الرابع وأساس العلل التي جاءت نتيجة الازدهار الكبير الذي شهدته العِلَّة النحوية بعد هذا القرن ، ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما جاء عند العلماء من تصنيفات العلل وموقفهم منها إضافةً إلى ما جاء عند المُحدَثين فيما يخصُّ تلك التصنيفات بنحوٍ خاصّ ، وفيما يخصُّ التعليل بنحوٍ عامّ .

منهج البحث :يعتمد البحث المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في رصد المادة ودراستها اعتمادا على ما جاء عند النحاة والعلماء.

أولاً : البدايات الأولى للبحث في أقسام العلل :

إنَّ التعليل عند النحاة الأوائل لم يكن قائماً على البحث في أصناف العِلَّة ؛ فقد كان الاهتمام بالتعليل قد بدأ على يد **الخليل بن أحمد الفراهيدي**[١] ، وإن كانت بوادره الأولى قد بدأت على يد الذين سبقوه منذ عهد عبد الله بن أبي **إسحاق الحضرمي**[٢] **وأبي عمرو بن العلاء**[٣] **وعيسى بن عمر الثقفي**[٤] ، وهذه مرحلة (النشأة والتكوين للعِلَّة النحوية) ، وقد مثَّل الخليل بن أحمد مرحلة النمو والارتقاء للعلة النحوية ؛ فقد أولاها عنايةً فائقةً

---

[١]: ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة,الوزير جمال الدين القفطي,تح:محمد أبو الفضل إبراهيم, ط١,دار الفكر العربي, القاهرة, ١٩٨٦م ,ج١ ,ص٣٧٦

[٢]:ترجمته في طبقات النحويين واللغويين, أبو بكر الزبيدي تح:محمد أبو الفضل إبراهيم, ط٢ ,دار المعارف , ١٩٨٤م , ص٣١

[٣]:ترجمته في الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة , بيروت , لبنان , ص٤٢

[٤]:ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة,الوزير جمال الدين القفطي , ج٢ , ص٣٧٤

قياساً بالذين سبقوه ، قال عنه أبو بكر الزبيدي:((واستنبط من العروض ومن عِلل النحو ما لم يستنبط أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)) .[٥]

فالحديث عن أصناف العلة لم يكن موجوداً عند الخليل وتلميذه سيبويه ، وقد كان معظمها يقوم على المشابهة و قرن النظير بنظيره الذي يشبهه ؛ ومن ذلك ما ورد عند سيبويه في تعليل إعراب الفعل المضارع ؛ بأنَّ الفعل المضارع مخالفٌ لأصل البناء، وجاء معرباً لمشابهته الاسم، وهذا ما أقرَّه في كتابه[٦]، إضافةً إلى ورود عباراتٍ تشير إلى قيام التعليل عنده على أساس المشابهة؛ ومنها: ((لأنَّهم يشبّهون الشيء بالشيء، وإنْ خالفه))[٧]، ويقول في باب(هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عَمِلَت فيه): ((ولم تقوَ أنْ تعمل عمل الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شُبِّهَت بالفاعل فيما عملت فيه)).[٨]، وكثيراً ما كان يرد هذا المصطلح–المشابهة– بلفظ المضارعة، ومن ذلك قوله: ((كما لم يُجز أن تقول: إنَّ إنْ تأتِنا نأتِك، فلمّا ضارع هذا الباب بابَ إنَّ وكان كرهوا الجزاء فيه)).[٩]

وهكذا كانت تعليلات الخليل وسيبويه قائمةً على أسسٍ متصلةٍ بروح اللغة وقواعد السماع كالمشابهة وكثرة الاستعمال وغيرها من العلل التي تتصل اتصالاً مباشراً بعملية السماع ،وبذلك فَتح الخليل الباب لمن جاء بعده من النحاة للاجتهاد في استنباط العلل ، حتى كثُرت العلل النحوية إلى حدٍّ جعل بعض القدماء والمحدثين يرون أنَّها أدَّت إلى تعقيد النحو ، وهذا ما سنتناوله لاحقاً إن شاء الله تعالى .

وبناءً على ذلك كان التعليل حتى أواخر القرن الثاني قائماً على المقايسة على كلام العرب والمشابهة وطلب الخِفَّة وإبعاد الثقل وكثرة الاستعمال ، وكلُّ ذلك متصلٌ بسلامة الذوق العربي.

إنَّ الدارس لكتاب **سيبويه**[١] يجد أنَّ تعليلاته كانت قائمةً على طريقة السؤال والجواب بينه وبين أستاذه ، ونلمح التوسُّع والاجتهاد في التعليل الذي فتح بابه الخليل بن أحمد لمن يأتي بعده من النحاة كما ذكرنا سابقاً ، إلَّا أنَّ الحديث عن أصناف العلة في كتاب سيبويه لم يكن موجوداً أيضاً رغم أنَّه لا توجد مسألةٌ نحويةٌ في الكتاب تخلو من التعليل ، ((غير أنَّنا في معظم الأحيان لا نجد سيبويه يصرِّح بأنَّ هذا علة للمسألة أو للحكم ، ويكتفي بأن يقول : (لأي شيء) أو (لأنَّه) أو (لأنَّ) أو (وذلك لأنّ))) .[٢]

ولا تسمح مسافة البحث للإلمام بالعلل التي استخدمها الخليل وتوسَّع فيها سيبويه بعده ؛ذلك أنَّ النقطة التي نسعى إلى بيانها **هي أنَّ التصنيف في أنواع العلة لم يكن موجوداً حتى نهاية القرن الثاني** ، ولم تُخصَّص لها أبوابٌ للبحث في أنواعها ، إنَّما كان أول كتاب تعرَّض لأنواع العلة كتاب **(التصريف لأبي عثمان المازني[٣] [ت٢٣٦هـ)** فقد ((ذكر فيه أنواعاً من العلل, منها : علة الاستثقال والاستخفاف ، والالتباس والقرب والبعد من الطريف والبقاء على الأصل في الواحد والجمع والقِلَّة والكثرة في المسموع والمستعمل ، واجتماع المثلين والمتقاربين والحركة أو السكون

---

[٥]: طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، ص٤٧

[٦] : ينظر: الكتاب، سيبويه، تح :عبد السلام هارون ،ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة،١٩٨٨م ، ج١، ص١٤

[٧] : المصدر السابق، ج٣، ص٣٨٢

[٨] : المصدر نفسه، ج١، ص١٩٤

[٩] : نفسه، ج٣، ص٧٥

[١]:ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي , ص٦٦

[٢]: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م , ص٣٥٦

[٣]: ترجمته في في طبقات النحويين واللغويين, أبو بكر الزبيدي , ص٨٧

والاستغناء بالشيء عن الشيء ، والأخذ بالنظير ، والكلُّ أشدُّ تأثيراً من البعض ، وعكس التقدير ، وحمل الأصل على الفرع)).[٤]

ثم جاء ابن السراج[ت ٣١٦هـ] [٥] ؛ و قسّمها على قسمين ، **الأول** : المؤدّي إلى كلام العرب كما في :(كلُّ فاعلٍ مرفوع) ، **والثاني** : يُسمّى عِلَّة العِلَّة ، كما في قولهم : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً .[٦]

ثم جاء **الزجَّاجي[ت٣٣٧هـ]** [٧] فعُدَّت تلك الفترة التي ظهر فيها فترة التغيُّر والتحول في منهج العلة ؛ فقد خرجت – كما يزعم بعض الدارسين – العلة عمَّا كانت عليه في عهد الخليل وسيبويه ، وانتقلت من منهجها القائم على تعلُّم كلام العرب والقياس عليه إلى المنهج القائم على الجدل ، فظهرت الدعوات لرفض العلل الثواني والثوالث ورفض العلة الجدلية, وتمثَّلت تلك الدعوات **بابن مضاء القرطبي**[٨] وفريقٍ من المحدثين؛ بدعوى أنَّ العلل الجدلية قد زادت النحو تعقيداً ، وهذا ما سنتناوله لاحقاً في موقف المحدثين من قضايا التعليل النحوي .

إلَّا أنَّ قضية الرفض للعلل الثواني والثوالث لم تكن متوقِّفةً فقط على ابن مضاء القرطبي ؛ **فابن جني**[٩]عقد في كتابه فصلاً بعنوان(**باب في العِلَّة وعِلَّة العِلَّة**) ، يقول **ابن جني** : ((ذكر أبو بكر في أوّل أصوله هذا ومثَّل منه برفع الفاعل ، قال : فإذا سُئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤالٌ عن عِلَّة العِلَّة)).[١]

ثم يقول ابن جني مُعقِّباً : ((وهذا موضعٌ ينبغي أن تعلم منه أنَّ هذا الذي سمَّاه عِلَّة العِلَّة إنَّما هو تجوُّزٌ في اللفظ ، فأمَّا في الحقيقة فإنَّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعِلَّة ، ألا ترى أنَّه إذا قيل له فلِمَ ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا (قام زيد) : إنَّما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مُغنياً عن قوله : إنَّما ارتفع بفعله ، حتّى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .نعم ولو شاء لماطَلَه ، فقال له : ولِمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إنَّ صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ،فجُعل الأقوى للأقوى ، وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا عِلَّةٌ ، وعِلَّةُ العِلَّة وعِلَّة عِلّة العِلَّة ، وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه ، فيقول وهلَّا عكسوا الأمر ، فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين ، فإن تكلَّف متكلِّفٌ جواباً عن هذا تصاعدت عِدَّة العلل ، وأدَى ذاك إلى هُجْنةِ القول وضَعْفةِ القائل به)).[٢] فابن جني يخلص إلى أنَّ **العِلَّة الأولى** هي : لِمَ ارتفع زيدٌ ؟ فالجواب لأنَّه فاعلٌ .

---

[٤]: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي، ص٣٢٣-٣٢٤

[٥]:ترجمته في الفهرست ، ابن النديم , ص٩٢

[٦] : ينظر: الأصول في النحو ، ابن السراج ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج١ ، ط٣، ١٩٩٦م ، ص٣٥

[٧] ترجمته في في إنباه الرواة على أنباه النحاة,الوزير جمال الدين القفطي , ص ١٦٠

[٨]: ترجمته في: بغية الوعاة ، السيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم , ط١ , مطبعة عيسى الحلبي , ١٩٦٥م , ج١ , ص٣٢٣

[٩]: ترجمته في وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ,ابن خلكان , تح: د.إحسان عباس , دار صادر , بيروت , ج٣ ,ص٢٤٦

[١]: الخصائص ، ابن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية ،ج١ ، ص١٧٣

[٢]:المصدر السابق، ج١ ، ص١٧٣

والعِلَّة الثانية (عِلَّة العِلَّة) : لِمَ كان الرفع في الفاعل ؟ الجواب : لأنَّه مُسنَدٌ إلى الفعل ، **والعِلَّةالثالثة** : لِمَ ارتفع المسند إليه؟ فالجواب : لأنَّ صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمَّة أقوى الحركات ، فجُعل الأقوى للأقوى . والمفهوم من كلام ابن جني أنَّه لا فرق بين العِلَّة الأولى والثانية ، ويمكن أن تحلَّ إحداها محلَّ الأخرى وأنَّ التوالي للعلل بعد العِلَّة الأولى التي ارتفع بها الفاعل يجعل تفسير الظاهرة أكثر تعقيداً .

فالعِلَّة الأولى التي ارتفع بها الفاعل هي عِلَّة (عمل) ، وهذه العِلَّة تقابل الضرب الأول لأنواع العِلَّة عند ابن السراج (الضرب المؤدِّي إلى كلام العرب) ، وقد وضَّح في كتابه هذا القصد بقوله : ((اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأولُ عملِه أن يرفع الفاعل أو المفعول *الذي هو حديثٌ عنه نحو : قام زيد وضُرب عمرو ، وكلُّ اسم تذكرُه ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب ، ونصبه لأنَّ الكلام قد تمَّ قبل مجيئه ، وفيه دليلٌ عليه ، وهذه العلل التي ذكرناها هاهنا هي العلل الأُوَل ، وها هنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كلُّ نوع من هذه الجمل)).[٣]

إذاً فالعلل الأُوَل أساسها الاطراد على كلام العرب ، وليس المقصود فيها العلة التي تأتي أولاً ؛لأنَّ الحكم النحوي أحياناً يُعلَّل بأكثر من عِلَّة , ولا فرق بين التقديم والتأخير بين العلل ، ((وكلمة (الأُوَل) وصفٌ للعلل المطّردة ، لا تحديد لعددها ، فقد تتعدّد؛ فزيدٌ في قولنا : (جاء زيدٌ) فاعل ؛ لأنَّه معمولٌ للفعل العامل (جاء) وهو مرفوعٌ ؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ ، ففيه عِلَّتان : الفاعلية والرفع ، لهذا ذيَّل ابن السراج مصطلح (العلل الأُوَل) بقوله :(وههنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل) ، إذ لا فرق بين تقديم عِلَّة الرفع على عِلَّة الفاعلية أوعِلَّة الإسناد أو العكس ، فمقياس العلل الأُوَل الاطراد ، وإن تعدَّدت وأصبحت ثواني أو ثوالث وصفتها المعيارية ؛ لأنَّها تصلح للتصويب النحوي كما تصلح لتعليم النحو)).[١]

يفهم من هذا الكلام أنَّ العلل التي قصدها ابن السراج بقوله : (ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب) أساسها الاطراد في كلام العرب ؛ بمعنى أنَّ الحكم النحوي قد يعلَّل بثلاث علل ، والأساس في تلك العلل هو الاطراد في كلام العرب ، وبذلك يكون هذا الضرب بعيداً عن الجدل النحوي, والهدف منه تعليمي ، وليس المقصود بقوله: (وها هنا علل ثوانٍ أقرب منها) أنَّ هناك العلل الأُوَل والعلل الثواني التي يختلف أساس كلٍّ منهما ، وإنَّما الأساس واحدٌ, وهو الاطراد في كلام العرب .

أمَّا الضرب الثاني من العلل الذي بيحث في (عِلَّة العِلَّة) متجاوزاً عِلَّةَ الصواب الأولى فلم يستهدفه ابن السراج في أصوله[٢] قال : ((وغرضي في هذا الكتاب العلة التي إذا اطردت وُصِلَ بها إلى كلامهم فقط وذكرُ الأصول والشائع ، لأنَّه كتابُ إيجازٍ)).[٣]

ومن هنا نستنتج أنَّ ابن السراج في تحديده لنوعي العِلَّة قد اهتمَّ بالضرب الأول ، وبذلك ابتعدت تعليلاته عن الدخول في الجدل ، ولذلك لا يمكن أن نحكم عليه بأنَّه بالغ في ذكر توالي العلل قياساً بمن جاء بعده من العلماء.

---

*: يشير إلى نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل ، ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج١ ، ص٥٤ في الهامش

[٣]: الأصول في النحو ,ابن السراج، ج١ ، ص٥٤

[١]: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس الملخ ، ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠م, ص٥٣

[٢]: ينظر :المرجع السابق، ص٥٣

[٣]: الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج١ ، ص٢٨

أمَّا بالنسبة إلى أنواع العلة عند الزجَّاجي : فإنَّ إفراد الزجَّاجي العلل النحوية في كتاب كان نقطة بدءٍ في غاية الأهمية ، وكانت خطوةً جديدةً مع انفتاح القرن الرابع الهجري وخطوةً جديدةً أيضاً للتوسُّع في التصنيف لأنواع العلة ، فكانت العلة عنده ثلاثة أنواعٍ:(تعليمية وقياسية و جدلية نظرية).

والسؤال هنا : ما هو الأساس الذي قامت عليه تلك العلل عند الزجَّاجي ؟ **لنبدأ أولاً بالعِلَّة التعليمية** : ارتكزت هذه العلة عند الزجَّاجي على منهج المشابهة ، وذلك عن طريق تركيب أنماطٍ لغويةٍ غير مسموعة على منوال الأنماط اللغوية التي سُمعت عن العرب ، أمَّا عن ارتباط هذه العلة بالتعليم فقد تتمُّ ((الاستعانة بها كعلامات لتعرَف القاعدة النحوية لدى الطلاب)).[٤]

ففي : (قام زيدٌ) إن قيل : لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا : لأنَّه فاعل اشتغل فعله به ، فرفعَه ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبطُ كلام العرب.[٥] فالأساس الذي قامت عليه (العلة التعليمية) عند الزجَّاجي هو المشابهة والتعليم . **أمَّا العلة القياسية** : فقد قامت على حمل الشيء على نظيره لوجود مشابهة بينهما في العمل ، ففي المثال :(إنَّ زيداً قائمٌ) : العِلَّة التعليمية هي أنَّ (زيداً) منصوب لوجود إنَّ ؛ لأنَّ (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر ، والعلة القياسية هي أن يسأل : لِمَ وجُبَ لـ(إنَّ) أن تنصب الاسم ، فيكون الجواب : لأنَّ (إنَّ) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول ، فحُملت عليه ، وأُعملت إعماله ، فالمنصوب بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبَّهٌ بالفاعل لفظاً.[١]

فالأساس الذي تقوم عليه (العلة القياسية) هو المشابهة أولاً ثم حمل المشبه على المشبه به وإعماله عمله ، أي حمل المقيس على المقيس عليه مع مراعاة التشابه اللفظي .

أمَّا العِلَّة الجدلية النظرية : فهي جواب السؤال الثالث الذي يُطرح بعد السؤالين الأول والثاني الآتيين :

١) لِمَ نُصبت كلمة (زيداً) في (إنَّ زيداً)؟ ، الجواب : لوجود (إنَّ) ،و إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر

٢) لِمَ وجُب لـ (إنَّ) أن تنصب الاسم؟ الجواب : لأنَّها ضارعت (شابهت) الفعل المتعدِّي إلى مفعول .

٣) لِمَ شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلية ،أم الحادثة في الحال ؟ ولِمَ شبهتموها بما قُدِّم مفعوله على فاعله ؟ [٢]

فجواب السؤال الأول (عِلَّة تعليمية)

وجواب السؤال الثاني (عِلَّة قياسية)

وجواب السؤال الثالث (عِلَّة جدلية نظرية) ، وهي التي تقوم على أساس الجدل والدخول في عِلَّة عِلَّة العِلَّة ..

وعلى هذه الطريقة نفسِها تمشي علل الزجاجي في كتابه ، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأنَّ هذه العلل التي نسّقها الزجاجي في كتابه تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحّة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن تسميته فلسفة العلل النحوية التي ليس وراءها أيُّ طائلٍ نحويّ .[٣]

---

[٤]: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٧م ، ص١٢٧

[٥]: ينظر: الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ج١ ، ص٦٤

[١]: ينظر: الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي، ص٦٤-٦٥

[٢]: ينظر : المصدر السابق، ج١، ص٦٤-٦٥

[٣]: ينظر:المصدر نفسه، مقدّمة الكتاب بقلم : أ. د. شوقي ضيف

وذكر بعضُ الباحثين أنَّ العلل النحوية تنقسم على ثلاثة أقسام (تعليمية وقياسية ونظرية وجدلية) ، ومن الممكن أن يكون القسمان الأخيران في قسم واحد ؛ لأنَّهما يقومان أساساً على التخيل والظن ، وهو ما يبعدهما عن الوصف الذي تقتضيه روح اللغة ، ويدرجهما في باب جدل السفسطة . [٤]

ويعترض هذا الرأي ماذهب إليه ابن جني ؛عندما تحدَّث عن تصنيف العِلَّة عند ابن السراج،وذكر أنَّ (عِلَّة العِلَّة) تتميمٌ للعِلَّة الأولى * فالعِلَّة القياسية عند الزجَّاجي تقابلها (عِلَّة العِلَّة) التي هي عند ابن السّراج ، و العِلَّة الجدلية النظرية عند الزّجاجي هي (عِلَّة عِلَّة العِلَّة) التي ذكرها ابن جني بأنَّها على سبيل المماطلة في المثال (قام زيد) التي يمكن أن تكون جواباً للسؤال : ولِمَ صار المسند إليه مرفوعاً؟ وبناءً على قول ابن جني يمكن الجمع بين (العِلَّة التي تؤدّي إلى كلام العرب) وتقابلها العِلَّة التعليمية عند الزجّاجي وبين(عِلَّة العِلَّة) وتقابلها العِلَّة القياسية عند الزّجاجي ؛ ذلك أنَّ الأساس الذي ترتكز عليه كلٌّ من العِلَّتين هو السماع أولاً والقياس ثانياً ،وعِلَّة السماع والقياس أوّل العلل التي ظهرت في كتب النحاة بنحوٍ واسعٍ ، فلذلك يمكن أن يكون التقارب بينهما من ناحية السماع عن العرب والقياس عليه ، في حين أنّ القسم الثالث (العلل الجدلية النظرية) يبعد كلَّ البعد عن القسمين الأولين من ناحية المنهج والأساس .

لذلك عُدَّت مرحلة القرن الرابع متمثِّلةً بالزّجّاجي نقطة الفصل بين مرحلتين : **الأولى** : ما قبل الزجّاجي ، تلك المرحلة التي لم تظهر فيها مؤلّفات لدراسة أنواع العلل ، **والثانية** : ما بعد الزجّاجي : تلك المرحلة التي أصبحت فيها العلل النحوية لا تعدُّ ولا تحصى في كتب النحاة ، ولا تسمح مسافة البحث بتناول أنواع العلل عند كلِّ نحوي والمرتكزات التي قامت عليها ؛ ذلك أنّ ما يهمُّنا هو أنّ العلل الجدلية النظرية والقياسية التي جاء بها الزجّاجي فتحت الباب أمام من جاء بعده من النحاة للتوسّع في العلل وفي مسائل الجدل ، حتى أصبحت الاجتهادات التعليلية للنحاة الذين جاؤوا بعده مخلّفةً وراءَها كمّاً هائلاً من العلل ، الأمر الذي دفع بعض القدماء وبعض الدارسين المحدثين إلى الإقرار بتأثّر تلك التعليلات بدءاً من عصر الزجّاجي بالمنطق والفلسفة ، وهذا ما سنتحدَّث عنه لاحقاً في موقف المحدثين إن شاء الله تعالى .

وعندما جاء **ابن جني** انتهى إلى أنَّ علل النحو على ضربين : **الأول** : علل موجِبة : أي العّلَّة التي توجب الحكم النحوي ،ولا تقتصر على تجويزه ؛ وذلك عندما تكون الظاهرة النحوية مسموعةً عن العرب ؛ بمعنى أن يكون الحكم النحوي قائماً على السماع ، **والثاني** : علل مُجوِّزة ؛ أي ما جاز فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك ، بمعنى: التجويز للحكمين النحويين أو الثلاثة أو التجويز لحكم نحوي دون إلغاء الآخر.[١]

وما نكاد نصل إلى القرنين السادس والسابع حتى نجد كتباً قائمةً بذاتها على التعليل ، فلا يخلو حكمٌ نحويٌّ من تعليلٍ يأتي بعده ، وإنْ تباينت الطريقة أو اختلف الأساس في التعليل بين نحوي وآخر ، ومن هنا اخترت أن تكون تلك الدراسة محصورةً في هذين القرنين متمثِّلةً بأهم عالِمَين قامت مؤلفاتهما النحوية بنحوٍ كاملٍ على التعليل ، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصول القادمة إن شاء الله تعالى.

---

[٤]: ينظر : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، د.علي مزهر الياسري ، تقديم : د. عبد الله الجبوري ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣م ، ص٢٧٠

* : ينظر: الصفحة (٦) من البحث

[١] : ينظر: الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ص١٦٤ ١٦٥

وعندما نصل إلى القرن التاسع نجد السيوطي[٢] ينقل عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة) أنّ اعتلالات النحويين صنفان : عِلَّة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعِلَّة تُظهِرُ حكمتهم ، وتكشِف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً ، وهي واسعة الشُّعَب ، إلّا أنّ المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً :وهي : عِلَّة سماع ، و عِلَّة تشبيه ، و عِلَّة نظير ، و عِلَّة نقيض ، و عِلَّة حمل على المعنى ، و عِلَّة مشاكلة وعِلَّة معادلة ، و عِلَّة قرب ومجاورة ، و عِلَّة وجوب ، و عِلَّة جواز ، و عِلَّة تغليب ، و عِلَّة اختصار ، و عِلَّة تخفيف ، و عِلَّة دلالة حال ، و عِلَّة أصل ، و عِلَّة تحليل ، و عِلَّة إشعار ، و عِلَّة تضاد ، و عِلَّة أولى .[١]

هذا ما نقله السيوطي في كتابه الاقتراح ، وهذه التصنيفات التي ذكرها للعِلَّة تتدرج تحت القسم الأول من العلل (العلل التي تطرد على كلام العرب) .

وما يجب أن نذكره هنا هو أنّ هناك فرقاً بين (أقسام العِلَّة) و(أنواع العِلَّة) ؛ فالنحاة قسّموا العِلَّة ، ومنهم من حصرها بقسمين ، وهم الأغلبية ، ومنهم من حصرها بثلاثة أقسام ، وهذا ما تفرّد به الزجّاجي وذلك كما يلي :

- أقسام العِلَّة عند **ابن السرّاج** : ١) عِلَّة تطرد على كلام العرب ٢) عِلَّة العِلَّة
- أقسام العِلَّة **عند الزجّاجي** : عِلَّة تعليمية ، عِلَّة قياسية ، عِلَّة جدلية نظرية
- **أقسام العِلَّة عند ابن جني** : ١) عِلَّة موجِبة ، ٢) عِلَّة مُجوِّزة .فهذا التقسيم عند هؤلاء العلماء كان متبايناً من ناحية التسمية وإن كانت بعض تلك التقسيمات متشابهةً في الأساس الذي تقوم عليه ؛ فالقسم الأول عند ابن السراج يقابله القسم الأول عند الزجّاجي ؛ لأنّ أساس العِلَّتين في هذين القسمين هو السماع والاطراد على كلام العرب ، والقسم الثاني يقابل القسم الثاني عند الزجاجي .

والقصد هنا أنّ تقسيمات العِلَّة تختلف عن أنواع العِلَّة ، فكلُّ قسم من هذه الأقسام تتدرج تحته أنواعٌ عديدةٌ من العِلل ، والدليل : قول السيوطي السابق الذي نقله عن الدينوري : بأنّ اعتلالات النحويين صنفان : عِلَّة تطرد على كلام العرب ..... و عِلَّة تُظهر حكمتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً ، وهي واسعة الشُّعَب، إلّا

أنَّ المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً . وانطلاقاً من تقسيم النحاة المتقدِّمين للعِلَّة النحوية جاء المتأخرون وأسرفوا في استخدام العلل التي تنتمي إلى تلك التقسيمات وتتدرج تحتها.

ثانياً : أمثلة تطبيقية لأنواع العلل النحوية في كتب النحاة :

عندما نتحدَّث عن أنواع العلل النحوية في كتب النحاة نقدم بذلك صورةً حقيقيةً عن المرتكزات التي قامت عليها العِلَّة ، فكلُّ حكمٍ نحوي متبوعٌ بتعليلٍ ، وكلُّ عِلَّة لها أساسٌ قامت عليه ، فأُتبع ذكرُه بعد العِلَّة مباشرةً فقيل : عِلَّة سماع ، وعِلَّة قياس وعِلَّة مشابهة .....إلخ .وسنقتصر هنا على ذكر بعض تلك العلل المستخدمة بنحوٍ كثيرٍ في كتب النحاة مع ذكر مثالٍ لكلِّ عِلَّة.

---

[٢]: ترجمته في : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد , تح:عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ,ط١ , دار ابن كثير , دمشق, بيروت, ١٩٩١م , ج١ , ص٧٤

[١]: ينظر :الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدَّم له : علاء الدين عطية ، ط٢ ، دار البيروتي ، ٢٠٠٦م ص٩٨

١) : عِلَّة السماع : السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وعليه بُنيت أكثر قواعد النحو ، وهو حُجَّةٌ قويةٌ في الاحتجاج ، وحُجَّة قويةٌ في الترجيح عندما تتوفر شروطه التي أقرَّها العلماء ، كما أنَّه العِلَّة الأولى في النحو العربي ،((فالسماع هو العِلَّة الأولى في النحو العربي ، تُستَخرَج من العلل بعد اطرادها في الاستعمال ، لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربيّة)). [١]

وكان التعليل بالسَّماع حُجَّة قويةً عند الكوفيين والبصريين ، إلّا أنّ الكوفيين كانوا أشدَّ أخذاً به ، في حين أنَّ البصريين كانوا مولعين بالقياس أكثر ، وتابعهم في هذا النهج **(ابن الأنباري)**[٢] ، اتضح ذلك من خلال ترجيحاته الكثيرة لمذهب البصريين القائم على القياس في كتب الخلاف النحوي ، فقد كانت تعليلات الكوفيين قائمةً في معظمها على السماع ونسبة الورود في كلام العرب وخيرُ دليلٍ على تمسُّكهم الشديد بالمسموع ما **قاله الكسائي**[٣]– وهو أبرز أعلام مدرسة الكوفة – في مجلس مروان بن سعد عندما سُئِلَ : فكيف تقول : ضربت أيَّهم في الدار ؟ قال الكسائي : لا يجوز ، قال : لِمَ ؟ قال : أيٌّ هكذا خُلِقت.[٤]

وهذه المسألة التي أشار إليها الكسائي اختصَّت في ((أنّه لا يرى أن يعمل في (أي) الموصولة الماضي)).[٥]

ومن هنا فقد كان ترجيح الظواهر النحوية بين البصريين والكوفيين قائماً في كثير من المواضع على عِلَّة السماع والأمثلة كثيرة في كتب الخلاف ، وسنقتصر على ذكر مثالٍ واحدٍ :

في مسألة (تقديم خبر المبتدأ عليه)[٥] :

منع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، نحو : (قائمٌ زيدٌ) ، والجملة نحو : (أبوه قائمٌ) ، واحتجّوا بأنّ ذلك يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ؛ ففي القول : (قائمٌ زيدٌ) يوجد في (قائمٌ) ضمير (زيدٌ) ، فتقدّم ضمير الاسم على ظاهره ، وهذا لا يجوز من حيث المرتبة .

أمّا البصريون فقد جوّزوا ذلك ؛ لأنّه جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ، قال الشاعر :

بَنُونا بَنو أبنائنا وبناتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[٧]

والتقدير : (بنو أبنائنا بنونا) ؛ فقد تقدّم الخبر (المفرد) بنونا على المبتدأ (بنو أبنائنا).

ومن شواهد تقديم الخبر (الجملة) : المثل القائل : (في بيته يؤتى الحَكَمُ) ، والتقدير : (الحَكَمُ يُؤتى في بيته).

هذه هي بعض الشواهد التي قدّمها البصريون لتجويز تقدّم الخبر على المبتدأ ، ورجّح ابن الأنباري مذهب البصريين القائم على السماع .

فالعِلَّة في تقديم الخبر على المبتدأ هي عِلَّة السماع وعلى أساسها رُجِّحت الظاهرة النحوية (تقديم الخبر على المبتدأ) .

---

[١]: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ ، ص١١٥-١١٦

[٢]: ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة, القفطي,ج٢ ,ص١٦٩

[٣]:ترجمته في الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة , بيروت , لبنان , ص٩٧

[٤]: ينظر: مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجّاجي ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص١٨٦

[٥]: الخصائص ، ابن جني ، ج٣ ، ص٢٩٢

[٦]: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري , تح : جودة مبروك محمد مبروك ، ط١ ، ٢٠٠٢م , ص٦١.

[٧]: ينظر: ديوان الفرزدق ، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له : د. عمر فاروق الطبّاع ، ط١ ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧م ، ص٢٠٠ ، ومنسوب إلى الفرزدق في خزانة الأدب ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ص٦٢ في الهامش

٢) عِلَّة القياس:وهي العِلَّة الثانية بعد (عِلَّة السماع) في النحو العربي ، فالعلاقة بين القياس و العِلَّة هي علاقة الجزء بالكلِّ ؛ فالعِلَّة ركن أساسي من أركان القياس ، وهي شرطٌ وضعه العلماء عندما عرّفوا القياس بقولهم : ((حمل فرع على أصل بعِلَّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع)).[١]

وقد كانت (عِلَّة القياس) حُجَّةً أساسيةً عند النحاة البصريين والكوفيين ، ورُجِّح على أساسها الحكم النحوي في الظواهر النحوية ، **مثالُ ذلك : (مسألة بناء أيُّهم إذا حُذِفَ عائده):**[٢]

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (أيّهم) إذا كان بمعنى الذي ، وحُذِف العائد من الصلة فهو معربٌ ، نحو قولهم:(لأضربنَّ أيَّهم أفضلُ) ، واحتجُّوا بالسماع ؛ فقد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى: ﴿ ثمَّ لَنَنزِعنَّ مِن كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً ﴾ **[**مريم (٦٩)**]** بنصب (أيُّهم) ، وهي قراءة هارون القارئ ومُعاذ الهراء .

وقالوا بأنَّه لا يمكن أن تكون القراءة المشهورة بالضم حُجَّةً لبناء (أيُّ) ؛ لأنَّ الضّمة فيها إعراب ، وليس ضمة بناء ، و(أيُّهم) مبتدأ .وذهب البصريون إلى أنّ (أيَّهم) مبني على الضم ، وأنّه إذا ذُكر العائد هو معربٌ ، نحو قولهم : (لأضربنَّ أيَّهم هو أفضلُ) ، واحتجُّوا بالقياس ؛ لأنَّ القياس يُوجِب أن تكون مبنيةً في كل الأحوال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول ، كما بُنيت (من) و(ما) في كل الأحوال ، إلّا أنّهم أجازوا إعرابها عند ذكر العائد حملاً على نظيرها (بعض) وعلى نقيضها (كل) ، ولكن عندما حُذف منها العائد ضعُفَت ، فرُدَّت إلى أصلها ، وهو البناء على مقتضى القياس ، والمعنى أنّ (أيُّهم) خالفت أخواتها (من) و(ما) في حذف المبتدأ معها (أي صدر صلتها) ، نحو (اضرب أيُّهم أفضلُ) ، والتقدير اضرب أيَّهم هو أفضل ، ولو قلتَ: (اضربْ مَن أفضلُ ، وكُلْ ماأطيب) ، والتقدير : (من هو أفضل ، وما هو أطيب) ، لم يُجَز ، فهذه المخالفة لأخواتها أزالت تمكُّنَها ؛ لأنّ كلّ شيء خرج عن بابه زال تمكُّنُه ، فوَجَب أن تُبنى إذا استُعملت .

فخروج (أيُّ) عن مشابهة نظائرها أوجب بناءها ، ووجوب البناء على الضم ؛ لأنَّهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ؛ لأنّ الضم أقوى الحركات .

فالأصل في الأسماء الموصولة البناء ، كما أنّ الأصل فيها أيضاً أن توصل (بجملة) ، ولا يُحسَن أن توصل بالمفرد ، و(أيُّ) في كثير من مواضعها توصل بمفرد فيؤدّي في الظاهر إلى أنَّها موصولة به ، ووصلها بالمفرد مطرد فصيح ، ووصل غيرها من الأسماء الموصولة بالمفرد ضعيف أو قبيح ، هذا هو الخروج عن الأصل الذي أوجب لها العودة إلى الأصل الآخر ، وهو البناء.[١]

وهذا ما قصده ابن الأنباري سابقاً في نقله لحجَّة البصريين عندما قال : ولو قلتَ اضربْ مَنْ أفضلُ ، وكُلْ ما أطيبُ ....لم يجز ، وقال في ترجيحه لتعليل البصريين : ((والذي يدلُّ على صحَّة هذا التعليل .... أنّهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ، ولم يبنوها((فقالوا : (ضربتُ أيَّهم هو في الدار) بالنصب ؛ وإنّما حَسُنَ

---

[١]: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو ، ابن الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، ط١ , دار الفكر، دمشق ، ١٩٥٧م ، ص٩٣

[٢]: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ، ص٥٧٢

[١]: يُنظر: (أيّ الموصولة في الدرس النحوي) ، د. حمّاد بن محمّد الثمالي ، الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج١٥ ، ع٢٧ ، ١٤٢٤هـ ، ص٦٣٣

حذف المبتدأ من صلة (أيُّ) ، ولم يُحسَن حذفُه مع غيرها من أخواتها ؛ لأنّ (أيُّ) لا تنفكُّ عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حَسُنَ الحذف مع (أيُّ) دون أخواتها)).[٢]

٣) عِلَّة المشابهة :

برز مصطلح المشابهة في كتب النحاة بصورةٍ قائمةٍ على السماع والقياس؛ فهناك علاقةٌ وطيدةٌ بين مصطلح المشابهة وبين هذين الدليلين (السماع والقياس) ، ويمكن اختصار طرف السماع في هذه العلاقة لتصبح : العلاقة بين المشابهة والقياس ، ((وذلك لأنّه لا يوجد قياسٌ على الأغلب في النحو إلّا وقد استند إلى السماع بنحوٍ مباشرٍ ، ولذلك فإنّ عملية المشابهة تقوم على الاستدلال بالسماع ، ولكنّ التطبيق يقع في القياس)).[٣]

ومن هنا كان القياس أساس (عِلَّة المشابهة)، و((وظيفة المشابهة في القياس ربط الفرع بالأصل ؛ لكونها العِلَّة التي تربط بينهما)).[٤]والمشابهة تعني : كلُّ شيءٍ شابه شيئاً آخر ، فأخذ حكمه ، سواءٌ أكان ذلك إلى درجة التماثل ، أم كان في بعض الجزئيات ، واستعمال هذا المصطلح كان منذ البدايات الأولى للتقعيد النحوي؛ فقد كان المتقدمون يضعون مقارنةً بين الكثير المطَّرِد وبين المخالف له .[٥]

والسؤال هنا : هل عِلَّة المشابهة تختلف عن (قياس الشبه) ؟

أقسام القياس النحوي: (قياس العلة – قياس الشبه – قياس الطرد) ، فقياس الشبه لم تُراعَ فيه العِلَّة كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون عِلَّة تُذكر إلّا مجرد هذا الشبه .[٦]

والقياس النحوي :((حمل فرع على أصل بعِلَّة ، وإجراء حكم الأصل على حكم الفرع)).[٧]

ونأخذ مثالاً على عِلَّة المشابهة :

قال **الزجّاجي** في باب (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر): ((هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر ....وإنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعلَ المتعدِّي ، وذلك أنّها تطلب اسمين ، كما يطلبهما الفعلُ المتعدِّي ، ويتصل بها المُضمَرُ المنصوب ، كما يتصل بالفعل المتعدّي في قولك:(إنَّه وإنَّك وإنَّني) ، كما تقول : (ضربك وضربه وضربني) ، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال من : التوكيد والتشبيه والترجّي والتوقُّع والتمنّي والاستدراك ..... فلمّا ضارعت الأفعال هذه المضارعة عمِلت عملها ، فنصبت ، ورفعت ، فشُبِّهت من الأفعال بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله)).[١]

فالعِلَّة في نصب اسم الأحرف المشبهة بالفعل ورفع الخبر هي (عِلَّة المشابهة اللفظية والمعنوية للفعل المتعدِّي)

وبالعودة إلى تعريف القياس : فإنَّ هذا القياس يمكن تفصيله وفق الجدول :

---

[٢]: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ، ص٥٧٦

[٣]: أثر المشابهة في النحو العربي ، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد (١٦) ، ع٨ ، آب ، ٢٠٠٩م ، ص٧٩

[٤]: المرجع السابق ، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، ص٨٠

[٥]: ينظر:المرجع نفسه ، ص٧٥

[٦]: ينظر: الأصول ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، أميرة للطباعة ، ٢٠٠٠م ، ص١٥٥

[٧]: الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة ، ابن الأنباري ، ص٩٣

[١]: الجُمل في النحو ، الزجّاجي ، حقّقه وقدّمه د. علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت، ١٩٨٤م ص٥١-٥٢

الأصل	الفرع	الحكم	العِلَّة
عمل الفعل المتعدي	الأحرف المشبهة بالفعل	عمل الأحرف المشبهة بالفعل بالاسم والخبر	المشابهة بين الفرع والأصل

فهنا استوفى القياس جميع أركانه (أصل – فرع – عِلَّة – حكم) وفي قياس الشبه الذي لا تُراعى فيه العِلَّة وهو : ((أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العِلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل)).[٢]

فالعِلَّة موجودة في قول ابن الأنباري وفيه رائحة التعليل بقوله : (بضربٍ من الشبه) ، ولكن ربّما العِلَّة الأولى لا يُعوَّل عليها في قياس الشبه ؛ لأنَّ الغرض من ذكره هو مجرد بيان الحكم في المسألة المعيَّنة ، بمعنى أنّ قياس الشبه هو الخطوة الأولى لبيان الحُكم في مسألةٍ معيّنةٍ من خلال مسألة أخرى اشتركت معها في المشابهة.[٣]

ويمكن القول : إنّ مجرد (بيان الحكم في المسألة المعيّنة) يكون نتيجة قياس كامل الأركان ، بدأ (بالأصل) ، وانتهى ببيان الحكم ، بمعنى أنّه يمكن أن نطّبق أركان القياس على (مسألة عِلَّة إعراب الفعل المضارع) كما طبَّقناها على مسألة (نصب الأحرف المشبهة بالفعل للاسم والخبر) :

الأصل	الفرع	الحكم	العِلَّة
اسم الفاعل	المضارع	إعراب الفعل المضارع	الشبه بين الأصل والفرع

وأتفق مع الدكتور خير الدين في وجود العِلَّة في كلام ابن الأنباري المتعلِّق بقياس الشبه ، وإذا سلّمنا بوجود شيءٍ من التعليل فيه قلنا : لا فرق بين قياس الشبه وعِلَّة المشابهة أو بين قياس الشبه وقياس العِلَّة.

ثالثاً : موقف المحدثين من أقسام العلل النحوية والتعليل النحوي:

جاءت مواقف المحدثين من قضايا التعليل النحوي متباينةً بين الرفض والتأييد ، ولم يكن موقف الرفض عند بعض المحدثين قد ظهر أولاً عندهم ؛ فقد ظهر هذا الاتجاه عند بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي دعا إلى إلغاء العلل التي تخرج عن المستوى الأول (العلل الأُوَل) ، تلك العلل التي كانت سائدةً قبل القرن الرابع الهجري ، وكانت تقوم على مبدأ السماع والاتصال مباشرةً بروح اللغة كما ينطقها أصحابها ، وزعم ابن مضاء في رفضه للعلل الثواني والثوالث بأنّها تؤدي إلى تعقيد النحو والدخول في مجالات الفلسفة والمنطق ,فالذي يجب أن يسقط من العلل في النحو هي العلل الثواني والثوالث ، يقول : ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : (قام زيدٌ) ، لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال : لأنّه فاعل ، وكلُّ فاعل مرفوع ، فيقول : ولِمَ رُفِعَ الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر)).[١]

---

[٢]: الإغراب في جدل الإعراب و لُمع الأدلة في أصول النحو ، ابن الأنباري ، ص١٠٧

[٣]: ينظر: أثر المشابهة في النحو العربي ، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، ص٨٣

[١]: الردّ على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ، تح: د. شوقي ضيف ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧م، ص٣٤

ويجعل ابن مضاء تلك المسألة مشابهةً لما يرد في العلة الفقهية ؛ فليس من واجب الفقيه – مثلاً – الإجابة عن سبب تحريم الشيء المحرّم في النص الشرعي ، وإنّما فقط يكتفي بالقول : هذا الشيء محرَّمٌ لدليل وجود نصٍّ فيه وكذلك النحوي فليس من الواجب عليه أن يجيب على سبب رفع الفاعل إلّا بالقول : هكذا نطقت به العرب وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.[٢]

ويذهب ابن مضاء إلى أنّ استخدام العلل الثواني والثوالث – العلل القياسية والجدلية – لا يزيد في معرفة سبب رفع الفاعل ، كما أنّ عدم التعليل بها لا ينقِّص من تلك المعرفة ، يقول : ((ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه ، وقال : فلِمَ لم تُعكِس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأنّ الفاعل قليل ؛ لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرةٌ ، فأُعطي الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل ، وأُعطي الأخف – الذي هو النصب – للمفعول ؛ لأنّ الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون ، لا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم)).[٣]

وانطلاقاً من موقف ابن مضاء جاءت الدعوات الحديثة الرافضة لقضايا التعليل عند النحاة المتأخرين ؛ لأنّهم أخرجوا اللغة عن منطقها السليم الخالص إلى مجال الجدل ، وسنقف على بعض تلك الآراء :

يرى الدكتور شوقي ضيف أنَّ العلل القياسية والجدلية قد خرجت بالنحو عن غايته الأساسية ، وهي النطق الصحيح عند المتكلّم ، يقول في مقدِّمة كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي) : ((وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجّاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحّة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أيُّ طائلٍ نحويٍّ ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاسم ، ولِمَ كان يظهر في آخره ، ولا يظهر في وسطه أو أوله؟)).[١]

ويرى الدكتور شوقي ضيف أيضاً أنّ العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلّم النحو ، أمّا العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثوالث فتزيُّدٌ لا جدوى فيه إلّا شغل العقل بالتأمل والنظر.[٢]

ومن باب الإنصاف لنحاتنا القدماء لا نستطيع القول بأنّ تلك التفسيرات و البحث عن الأشياء الكامنة وراء تعليل الظاهرة من باب عدم الفائدة منه ؛ فمن الطبيعي أن يكون التعليل بسيطاً في مراحله الأولى على يد الخليل وسيبويه ، ومن الطبيعي أن تتطور الدراسات من قرن إلى آخر مع المحافظة على الأساسيات الأولى ، فإذا سلّمنا بأنّ طريقة التعليل أصبحت بعد القرن الرابع قائمةً على الطريقة الفلسفية فما هي المشكلة في ذلك ؟ طالما أنّ الحجج منطقيةٌ ويتقبَّلُها العقل .

والسؤال : إذا كانت الفائدة من النحو مقتصرةً على صحّة النطق عند المتكلم أليس من حقِّ هذا المتكلِّم أن يعلم جوهرياً لماذا يرفع وينصب ويجرّ ؟

---

[٢]: ينظر: المصدر السابق، ص٣٤

[٣]:المصدر نفسه، ص٣٤

[١]: الإيضاح في علل النحو ، الزجّاجي ، مقدمة الكتاب ، ص/د/

[٢]: ينظر : المصدر السابق ، ص/هـ/

وأمّا القول بأنّ العلل التعليمية هي التي يحتاجها المتعلّم لتعلّم النحو فهذا – مع تقديرنا لرأي الدكتور شوقي ضيف – تحجيمٌ لعمل نحاتنا العظماء ؛ فابن جني عندما تحدَّث عن أنواع العِلَّة عند ابن السراج قال : ((فقد ثبت إذاً أنّ قوله : عِلَّة العِلَّة إنّما غرضه فيه أنّه تتميمٌ وشرحٌ لهذه العِلَّة المقدَّمةِ عليه)).[٣]

فكيف يمكن للمتعلِّم أن يسمع فقط دون فهم الأسباب الكامنة ؟ وما قاله ابن جني دليلٌ على أنّ العِلَّة و عِلَّة العِلَّة (العلل التعليمية والعلل القياسية) تتمِّم إحداهما الأخرى ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلل الجدلية .

ويرى الدكتور تمّام حسّان أنّ تأثّر النحو بالمنطق لم يكن مقصوراً على القياس ، وإنّما تعدّى ذلك إلى التعليل وأنّ علل النحاة هي من قبيل العلل الغائية كعِلَّة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنّ ونصب المنصوبات وبناء المبنيات وإعراب المعربات ، واستحضر مثالاً على ذلك : تعليل الزجّاجي لرفع الفاعل ونصب المفعول به ؛ فقد تمَّ رفع الفاعل ونصب المفعول به للتفريق بينهما ، فإنْ قيل : لِمَ لا تُعكَس القضية فيرتفع المفعول به وينتصب الفاعل ؟ كان الجواب : الذي فعلوه أحزم ؛ ذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعلٍ واحدٍ ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ ، فرُفِعَ الفاعل لقلّته ، ونُصِبَ المفعول لكثرته ، ذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون .[٤]

يقول **الدكتور تمام حسان** معلِّقاً : ((والذي يرويه ابن جني عن أبي إسحاق في هذه الفقرة هو شرح الغاية من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وشرح الغاية هذا هو العِلَّة الغائية التي يمكن أن يتقبلها علم التوحيد عند الكلام عن القضاء والقدر والإرادة .....وعلم الفقه عند الكلام في حكمة المشروعية ، ولكنّ الدراسات اللغوية لا يمكن أن تتقبَّلها إذا أرادت لنفسها أن تقف جنباً لجنب مع بقية العلوم ذات المناهج المحدَّدة)).[١]

وكان الدكتور تمام حسّان قد فرّق سابقاً بين العِلَّة الفاعلة و العِلَّة الغائية عند أرسطو ؛ ورأى أنّ العِلَّة الفاعلة هي العِلَّة الحقيقية ، و العِلَّة الغائية هي (الغرض).[٢]

فالمفهوم من مذهب الدكتور تمام حسّان أنّ العلل الغائية هي تلك الأجوبة التي تأتي بعد السؤال : لِمَ رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول ، فكلُّ الأجوبة التي تأتي بعد ذلك هي علل غائية (الغرض) بمعنى أن يكون السؤال ما الغرض من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وليس : ما العِلَّة في أن يكون الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ؟ لأنّ العلل الغائية لا مكان لها في الدراسات اللغوية .

وكان السيوطي – كما ذكرنا سابقاً – قد نقل عن الجليس الدينوري أنّ ((اعتلالات النحويين صنفان: عِلَّة تطرد على كلام العرب ....وعِلَّة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحّة أغراضهم)).[٣]

فإذا كان الأمر كذلك نوافق الدكتور تمام حسان على أنّ العلل الثواني والثوالث هي علل غائية (غرضية)؛ لأنّ تلك العلل تقابل القسم الثاني الذي نقله السيوطي (عِلَّة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم) .

---

[٣]: الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ص١٧٤

[٤]: ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٥١

[١]: اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان، ص٥١

[٢]: ينظر: المرجع السابق، ص٥٠

[٣]: الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ص٩٨

أمّا عن تأثّر التعليل بالفلسفة وعن أنّ تلك العلل الغائية لا يمكن للدراسات اللغوية أن تتقبلها إذا أرادت لنفسها أن تقف مع بقية العلوم ذات المناهج المحدَّدة فإنّه يمكن الردُّ عليه بالقول : ((أنضيق بفلسفته ؟ وكيف؟ وكلُّ شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة ، وأثّرت فيه ، وصبغته بصبغتها ، وما كان ممكناً أن يسلم منها النحو وحدَه ، وإلّا كان عجباً من العجب أو تلفيقاً من التلفيق ، يراد به إخفاء طابع الثقافة وسمة العصور في النحو خاصةً ....أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه ؟ وكيف ؟ ومن طبع الإنسان البحث في الأسرار والسؤال عن المجهولات .... فالنحاة بما أتوا من هذا إنّما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل وعرضها على الناس ، فترضى العقول ، وتطمئن القلوب)).[٤]

وينتقد الدكتور أحمد مختار عمر استخدام العلل الثواني والثوالث في النحو ، وذلك كالأسئلة التي تأتي بعد سؤالهم عن لِمَ رُفع زيد في القول : (قام زيدٌ) كسؤالهم : ولِمَ رُفِعَ الفاعل ؟ ولِمَ لا يُنصب الفاعل ويُرفع المفعول ؟ فيكون جوابهم : بأنّ الفاعل قليل ؛ لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، فأعطي الأثقل (الرفع) للفاعل وأعطي الأخف (النصب) للمفعول ؛ ليقلَّ في كلامهم ما هو ثقيل ، ويكثر ما هو خفيف ، ثم **يقول الدكتور معقِّباً** : ((ولا أدري بماذا يجيبون لو سألتهم : ولكن لكلِّ فعل فاعل ، وليس لكلِّ فعل مفعول ، فمن الأفعال ما هو لازم ، ومنها ما يُحذف مفعوله ، فعدد الفاعلين قد يكون أكثر من عدد المفعولين)).[٥]ومع تقديرنا لرأي الدكتور أحمد مختار عمر إلّا أنّ المسالة لا تتعلّق بالكثرة النسبية ، فصحيحٌ أنّ نسبة وجود الفاعل مع الفعل أكثر من نسبة وجود المفعول مع الفعل ، إلّا أنّ المقصود – كما أرى – الكثرة العددية ؛ فالفاعل لا يتعدد ، وكلُّ فعل يأخذ فاعلاً واحداً ، أمّا المفعول فقد يتعدّد ، فهناك الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل .

<u>ويرى الدكتور مهدي المخزومي :</u> أنَّ التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم أفقدت النحو حيويته ، وأدّت إلى تعقيده ، وانتهى الأمر بالدرس النحوي إلى أن أصبح مصدر ضيق لا حدَّ له ، ولابدّ من نحوٍ جديدٍ يخلو من تلك الشوائب .[١]فالتعليل عند المحدثين ودعاة المنهج الوصفي جعل اللغة بعيدةً عن الكيفية التي نطق بها العرب ، ويجب الاقتصار عند تعليل الظواهر اللغوية على الصورة الأولى التي نطق بها العرب .

ويقول **الدكتور تمام حسان** بعد أن هاجم نظرية العامل والتعليل في النحو ، ورأى أنَّ التعليل في دراسة اللغة كان مسؤولاً عن خلق (نظرية العامل) : ((وبهذا نرجوا أنْ نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو ، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل)).[٢]

وتدافع الدكتورة منى الياس عن ظاهرة التعليل في النحو العربي ، وتراها عمليةً عقليةً بديهيةً ، وهي من العمليات التي قد يستدعيها المنهج الوصفي نفسه ، ليكون التعليل عندئذٍ من تمام الوصف ، وضربَت مثالاً على ذلك : أنّ الثابت من استقراء كلام العرب أنّه في الاستثناء غير الإيجاب يُعمِلون ما قبل الأداة فيما بعدها؛ وذلك مثل : (ما رأيتُ إلّا فلاناً) ؛ فإنّ (فلاناً) انتصب على انّه مفعول به ، ولكنْ في قوله تعالى : ﴿ يريدون أن يُطفِئُوا نور الله بأفواههم ويأبى اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نُورَه ﴾ [التوبة (٣٢)] قد وقع فيه مثل ذلك ؛ فالاستثناء هنا في سياق الإيجاب ، ومثل

---

[٤]: سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصيف ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص٤ ١٩٧٩م ، ص٤٤

[٥]: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير ، د. أحمد مختار عمر ، ط٦ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص١٤٨-١٤٩

[١]: ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م ، ص٢٧

[٢]: اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، ص٥٧

ذلك يدعو إلى التساؤل عن خروج مثل هذا التعبير عن تلك القاعدة ، فهنا تدخل العملية العقلية البديهية التعليلية ويُجاب بها:بأنّ الفعل (أبى) وإنْ كان موجباً فإنّه يتضمَّن معنى النفي ، فجرى الحكم في تلك الآية ، وعلى مثل هذا يجري غيرُ قليل من وجوه التعليل عند النحويين .[٣] فما قصدته الدكتورة منى قد أشارت إليه كتب التفسير ؛وذلك أنَّ الفعل (أبى) جرى مجرى نفي الإرادة ، كأنَّه قال: ولا يريد الله إلا أن يُتمَّ نورَه ، فالإباء والإباية: الامتناع من الفعل، فقوي جانب النفي هنا لوقوعه في مقابلة قوله: (يريدون أن يُطفِئُوا نور الله) ، فكان ما يريدونه في معنى نفي إرادة الله ما أرادوه ، وبذلك يظهر الفرق بين هذه الآية وبين أن يقول قائلٌ:(كرهت إلا أخاك) [٤]ثم تنتهي **الدكتورة منى إلياس** إلى القول : ((وهذا المثال يوقفنا على حقيقةٍ مهمَّةٍ ؛ وهي أنّ كثيراً ممّا يسوقه النحويون الأوائل على وجه التعليل يمكن التعبير عنه على الطريقة الوصفية ، ففي هذا المثال يمكن أن نقول في وصف هذا النحو من التراكيب : إذا وقع الاستثناء في سياق غير الإيجاب لفظاً أو معنى ، وكان المستثنى منه غير مذكور فإنّ ما قبل إلّا يعمل في ما بعدها ، بل إنّ بعض النحويين الأوائل قد أدرجوا هذا المثال مع أمثلة أخرى تشاكله في قاعدة عبَّروا عنها تعبيراً وصفياً ، وهي قولهم : قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في المعنى)).[٥]

وانتهى **الدكتور حسن خميس الملخ في دراسته (نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين)** إلى أنّ التعليل كانت له دوافعه ؛ فهو نتيجة طبيعة العقل البشري الذي يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة ، مهما كان نوعها والبحث في أسرار حكمة واضع اللغة العربية بتأثير الإيمان بفكرة الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ، وكانت الطبيعة الاجتهادية للعِلَّة النحوية دافعاً للنحاة حتى يبذلوا جهدهم في تعليل أحكام النحو ؛ لأنّه وسيلةٌ منهجيةٌ في شرح أحكام النحو وترسيخها وإثبات صحتها ، وخاصّةً أنّ تعليم النحو يرتبط بالمعيار ، والمعيار فيه تعليل .[١]

وهذا رأيٌ وجيهٌ يدحض الآراء القائلة برفض وجود التعليل وبأنّ العلل القياسية والجدلية قد أدّت إلى تعقيد النحو وخروجه عن غايته الأساسية ، وهي (صحّة النطق عند المتكلم) ، وكما أشار الدكتور حسن خميس الملخ إلى أنَّ تعليم النحو يرتبط بالمعيار ، والمعيار فيه تعليلٌ ؛ فالمعيار كان موجوداً وهو (السماع والقياس) ، فتعليم النحو كان قائماً على هذين المعيارين ، وكلُّ نوع من أنواع العلل لا يخلو من وجود هذين المعيارين ؛ فالعلل التعليمية أساسها السماع ، والقياسية والجدلية يدخل فيهما معيار القياس ، ففي تعليل نصب (زيداً) في القول : إنَّ زيداً العِلَّة التعليمية : لِمَ نصبَ زيدٌ؟ الجواب : لأنَّ (إنَّ) تنصب الاسم ، هكذا ثبت عن العرب .

العِلَّة القياسية : لِمَ تنصب (إنّ) الاسم؟ الجواب : لأنّ (إنّ) وأخواتها شابهت الأفعال المتعدية .

---

[٣]: ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، د. منى الياس ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، ١٩٨٥م ، ص١٦٦

[٤]:ينظر:تفسير التحرير والتنوير،ابن عاشور،الدار التونسية للنشر ،تونس، ١٩٨٤م ،ج١٠ ، ص١٧٢

[٥]: ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، د. منى الياس , ص١٦٧

[١]: ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس الملخ ، ص٢٦٠

العِلَّة الجدلية : من أي جهة شابهت الفعل؟ الجواب : ((في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو : (إنّك) و(إنّه) ، وفي أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك ، وفي أنَّها على ثلاثة أحرفٍ مفتوحةٍ ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه ، فكذلك هذه الحروف)).[٢]

فالمشابهة بين هذه الأحرف والأفعال شكلية ومعنوية ، والقياس يقوم على مشابهة النظير لنظيره ، ومن أنواع القياس أيضاً : قياس الشبه ، ومن هنا يمكن القول : إنّ القياس يدخل في العلل القياسية والجدلية ، ولا يمكن الاكتفاء بالعلل التعليمية ؛ ذلك أنّ العلل القياسية والجدلية تدخل أيضاً في عملية التعلُّم .

ويرى **الدكتور علي أبو المكارم** أنّه من الطبيعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلةٍ جديدةٍ لا تصبح وظيفته فيها تبرير ما يوجد فحسب ، وإنَّما تمتدُّ لتشمل أيضاً إيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلل ، وكان من المنطق أن يهدف التعليل في هذه المرحلة الجديدة إلى تحقيق أمرين : الأول : الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل وجعل العلل سبباً في اطراد الأحكام ، ليصبح البحث عن العِلَّة أمراً ضرورياً للباحث النحوي .والثاني : التنسيق بين العلل النحوية ومحاولة إلباسها ثوباً من الاتساق بين جزئياتها ، بحيث تتلاقى ، ولا تتضارب .[٣]

الخاتمة والنتائج:

وهكذا نرى أنَّ النحاة قد نصَّوا على أنَّ هناك ثلاثة أصنافٍ للعلل النحوية : العلل الأُوَل والعلل الثواني والعلل الثوالث ، فالعلل الأُوَل تتناول الظاهرة النحوية, وتعلِّلُها تعليلاً بسيطاً دون الدخول في البنية العميقة ، والعلل الثواني تعلِّل الظواهر بنحوٍ عميقٍ ، والعلل الثوالث بنحوٍ أعمقَ وتفصيلٍ أكثرَ، ومن النحاة من كان له موقفٌ سلبيٌّ من ذلك التعدُّد كقطرب ، ومن المحدثين من أيَّد ذلك ، ومنهم من أنكره .

كما أنَّ البحث في أقسام العلل لم يكن قائماً خلال القرنين الأول والثاني ,وإنَّما كان بدءاً من القرن الثالث والرابع على يد ابن السراج والزجاجي ,وماجاء به الزجاجي في تقسيمه الثلاثي جعله متفرِّداً عن غيره من النحاة .

إنَّ أنواع العلل تختلف عن أقسامها؛ذلك أنَّ كلّ قسمٍ من أقسام العلل تتدرج تحته أنواعٌ عديدةٌ من العلل.

وأنا أرى أنَّ العلل بأقسامها لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الدرس النحوي ؛ ذلك أنَّ العلل الأُوَل يمكن أن تكون لتعليم النحو ، فهي تخصّ المتعلِّمين ، والعلل الثواني والثوالث يمكن أن تكون من اختصاص الباحثين المتعمِّقين في الدراسات النحوية

---

[٢]: اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري، تح: محمد عثمان، ط١،مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٩م, القاهرة ، ص١٥٠

[٣]: ينظر: أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م ، ص١٦٩

المصادر والمراجع:

١. *الأصول* ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، أميرة للطباعة ، ٢٠٠٠م .

٢. أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م .

٣. *الأصول في النحو* ، ابن السراج ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج١ ، ط٣، ١٩٩٦م.

٤. *الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو* ، ابن الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، ط١ , دار الفكر، دمشق ، ١٩٥٧م.

٥. *الاقتراح في أصول النحو* ، السيوطي ، ، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدَّم له : علاء الدين عطية ، ط٢ ، دار البيروتي ، ٢٠٠٦م.

٦. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*,الوزير جمال الدين القفطي,تح:محمد أبو الفضل إبراهيم, ط١,دار الفكر العربي, القاهرة, ١٩٨٦م .

٧. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ابن الانباري , تح : جودة مبروك محمد مبروك ، ط١ ، ٢٠٠٢م.

٨. *الإيضاح في علل النحو* ، أبو القاسم الزجاجي ، ، تح: د. مازن المبارك ، ط٣ ، دار النفائس،بيروت ، ١٩٧٩م.

٩. *البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير* ، د. أحمد مختار عمر ، ط٦ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

١٠. *بغية الوعاة ، السيوطي* ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم , ط١ , مطبعة عيسى الحلبي , ١٩٦٥م .

١١. *التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث* ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٧م .

١٢. *تفسير التحرير والتنوير*،ابن عاشور،الدار التونسية للنشر ،تونس، ١٩٨٤م.

١٣. *الجُمل في النحو* ، الزجّاجي ، حقّقه وقدّمه د. علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت، ١٩٨٤م .

١٤. *الخصائص* ، ابن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية .

١٥. *ديوان الفرزدق* ، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له : د. عمر فاروق الطبّاع ، ط١ ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧م.

١٦. *الردّ على النحاة* ، ابن مضاء القرطبي ، ، تح: د. شوقي ضيف ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٩٤٧م.

١٧. *سيبويه إمام النحاة* ، علي النجدي ناصيف ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص٤ ١٩٧٩م .

١٨. *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه* ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م.

١٩. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* ، ابن العماد , تح:عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ,ط١ , دار ابن كثير , دمشق, بيروت, ١٩٩١م .

٢٠. *طبقات النحويين واللغويين*, أبو بكر الزبيدي تح:محمد أبو الفضل إبراهيم, ط٢ ,دار المعارف , ١٩٨٤م.

٢١. *الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه* ، د.علي مزهر الياسري ، تقديم : د. عبد الله الجبوري ، ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣م .

٢٢. *الفهرست* ، ابن النديم ، دار المعرفة , بيروت , لبنان.

٢٣. *في النحو العربي نقد وتوجيه* ، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م.

٢٤. *القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي* ، د. منى الياس ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، ١٩٨٥م .

٢٥. *الكتاب*، سيبويه، تح :عبد السلام هارون ،ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة،١٩٨٨م .

٢٦. *اللباب في علل البناء والإعراب* ، أبو البقاء العكبري، تح: محمد عثمان، ط١،مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،٢٠٠٩م.

٢٧. *اللغة بين المعيارية والوصفية* ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

٢٨. *مجالس العلماء* ، أبو القاسم الزجّاجي ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢٩. *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* ، د. حسن خميس الملخ ، ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠م.

٣٠. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* ,ابن خلكان , تح: د.إحسان عباس , دار صادر , بيروت .

الرسائل الجامعية والمجلات:

١. أثر المشابهة في النحو العربي ، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد (١٦) ، ع٨ ، آب ، ٢٠٠٩م .

٢. *أيّ الموصولة في الدرس النحوي* ، د. حمّاد بن محمّد الثمالي ، الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج١٥ ، ع٢٧ ، ١٤٢٤هـ .